

زبدة الأصول

- الفهرس — • حجية القطع ليست من المسائل الأصولية|7 • هل المسائل الأصولية تختص
بالمجتهد|10 • تثليث الاقسام|13 • الكلام في حجية القطع|15 • النهى عن العمل بالقطع|17 •
الأمر بالإطاعة لا يكون مولويا|18 • الموضوع الثاني في التجري|21 • استحقاق المتجري
للعقاب|22 • الفعل المتجري به قبيح|26 • حرمة الفعل المتجري به وعدمها|30 • تنبيهات|34
• الموضوع الثالث في القطع الموضوعي|37 • اقسام القطع|39 • قيام الامارات مقام القطع|40
• قيام الأصول مقام القطع|42 • اخذ القطع بحكم في موضوع نفس الحكم|45 • اخذ القطع بحكم
في موضوع ضده|46 • اخذ القطع بالحكم في موضوع حكم مثله|47 • اخذ القطع بمرتبة من الحكم
في مرتبة أخرى منه|48 • اخذ الظن بحكم في موضوع الحكم|49 • وجوب موافقة القطع
التزاما|52 • قطع القطاع|56 • القطع الحاصل من غير الكتاب والسنة|56 • الفروع التي
توهم فيها المنع عن العمل بالقطع|60 • الموضوع الثامن في العلم الاجمالي|64 • هل العلم
الاجمالي منجز للتكليف ، أم لا ؟|66 • جواز الامتثال الاجمالي|70 • المقصد السابع -
الامارات|79 • المقصد السابع في الامارات المعتبرة شرعا|81 • امكان التعبد بالامارة غير
العلمية|82 • ما توهم لزومه من التعبد بغير العلم من المحاذير|84 • الجمع بين الحكم
الواقعي والظاهري|88 • فيما قيل في الجمع بين الحكم الواقعي والظاهري|91 • ما يقتضيه
الأصل عند الشك في الحجية|96 • حجية الطواهر|102 • لا تختص حجية الظهور بمن قصد
افهامه|104 • حجية طواهر الكتاب|105 • لو شك في المراد|107 • حجية قول اللغوي|109 •
مدرک حجية الاجماع|111 • حجية الاجماع المنقول|114 • في حجية الشهرة الفتوائية
وعدمها|117 • المبحث الخامس في حجية خبر الواحد|120 • أدلة عدم حجية الخبر والجواب
عنها|121 • أدلة حجية الخبر الواحد - آية النبأ|123 • حجية الخبر الواحد في
الموضوعات|133 • تنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة|135 • التنبيه الثالث|136 • شمول أدلة
الحجية للاخبار مع الوساطة|138 • الاستدلال بآية النفر لحجية خبر الواحد|141 • آية
الكتمان|149 • الاستدلال بآية الذكر لحجية خبر الواحد|151 • الاستدلال بآية الاذن لحجية خبر
الواحد|152 • النصوص الدالة على حجية خبر الواحد|154 • تقرير الاجماع على حجية خبر
الواحد|156 • تقرير بناء العقلاء على حجية خبر الواحد|158 • الوجوه العقلية التي أقيمت
على حجية الخبر|162 • أدلة حجية مطلق الظن|167 • الدليل الثاني من أدلة حجية مطلق
الظن|172 • حول دليل الانسداد|175 • المقصد الثامن - الأصول العملية|183 • اقسام المسائل
الأصولية|186 • انحصار الأصول العملية في أربعة|187 • الفرق بين هذه المسألة ومسألة

الخطر والإباحة|190 • الآية الأولى من الآيات التي استدلت بها للبراءة|193 • الآية الثانية التي استدلت بها للبراءة|196 • الآية الثالثة التي استدلت بها للبراءة|197 • الآية الرابعة التي استدلت بها للبراءة|198 • الآية الخامسة التي استدلت بها للبراءة|199 • الاستدلال للبراءة بحديث الرفع|200 • فيما يستفاد من جملة ما لا يعلمون|207 • عموم الحديث للشبهة الحكمية والموضوعية|208 • في جريان البراءة في الاحكام غير الالزامية وعدمه|214 • عنوان الخطاء والنسيان من العناوين المرفوعة|214 • الاكراه والاضرار|220 • الحسد والطيرة و|223 • الاستدلال للبراءة بحديث الحجب|224 • الاستدلال للبراءة بروايات الحل|225 • عدم اختصاص الموثق بالشبهة الموضوعية|229 • الاستدلال بحديث الناس في سعة|232 • الاستدلال برواية الاطلاق|233 • الاستدلال للبراءة بحديث الاحتجاج|237 • الاستدلال للبراءة بالاجماع|240 • الاستدلال بحكم العقل|240 • الاستدلال على البراءة بالاستصحاب|244 • الاستدلال بالآيات للزوم الاحتياط|248 • الاخبار التي استدلت بها للزوم الاحتياط|250 • الاستدلال باخبار التوقف لوجوب الاحتياط|251 • الاستدلال باخبار التثليث لوجوب الاحتياط|256 • الاستدلال باخبار الاحتياط لوجوب الاحتياط|258 • الاستدلال بحكم العقل لوجوب الاحتياط|260 • الوجه الثاني من تقريب حكم العقل|264 • اصالة عدم التذكية|266 • جريان الاحتياط في العبادات|272 • قاعدة التسامح في أدلة السنن|276 • تتميم في بيان أمور|280 • ثمرة هذا البحث|289 • جريان البراءة في الشبهة التحريمية الموضوعية|290 • التنبيه الخامس|296 • دوران الأمر بين المحذورين|297 • دوران الأمر بين التعيين والتخير|305 • لو كان أحدهما تعبديا مع وحدة الواقعة|307 • دوران الأمر بين المحذورين في العبادات الضمنية|308 • دوران الأمر بين الوجوب والحرمة مع تعدد الواقعة|311 • حكم ما لو احتل أهمية أحد الالتزامين|312 • هل التخير في صورة تعدد الواقعة بدوي أو استمراري|314 • الشك في المكلف به|315 • شمول أدلة الأصول والامارات لأطراف العلم وعدمه|317 • شمول أدلة الأصول لبعض الأطراف وعدمه|319 • شمول أدلة الأصول لبعض الأطراف تخيرا|320 • عدم وجوب الموافقة القطعية مع عدم امكان المخالفة القطعية|325 • حدوث المانع بعد العلم|326 • لو كان المعلوم الاجمالي واجبا تعبديا|329 • لو كان متعلق العلم عنوانا مرددا بين عنوانين|330 • إذا اثر أحد الأطراف أكثر|331 • تنجيز العلم الاجمالي في التدريجيات|333 • مانعية الاضطرار عن تنجيز العلم الاجمالي|336 • مانعية الاضطرار إلى غير المعين|341 • خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء|345 • الشك في الخروج عن محل الابتلاء|348 • لو شك في القدرة العقلية|351 • لو كان أحد أطراف العلم غير مقدور شرعا|353 • العلم الاجمالي في الطولين|353 • الشبهة غير المحصورة|354 • أدلة عدم وجوب الاحتياط في الشبهة غير المحصورة|356 • الأمر العاشر|359 • حكم العلم الاجمالي بجزء الموضوع|359 • بيان وجه نجاسة الملاقي|362 • حكم ملاقي بعض أطراف الشبهة

المحصورة|364 • الصورة الأولى|365 • لو اختص بعض الأطراف بأصل طولى|365 • الصورة
الثانية|367 • الصورة الثالثة|369 • دوران الأمر بين الأقل والأكثر الارتباطيين|370 •
جريان البراءة العقلية في الأقل والأكثر|372 • جريان البراءة الشرعية في الأقل والأكثر|378
• حول التمسك بالاستصحاب لكل من القولين|380 • دوران الأمر بين الأقل والأكثر في الاجزاء
التحليلية|381 • دوران الأمر بين التعيين والتخير|385 • الشك في الجزئية أو الشرطية
المطلقة|391 • امكان تكليف الناسي بما عدى المنسى|391 • الكلام حول اطلاق دليل الجزء
المنسى|393 • ما يقتضيه الأصل العملي عند الشك في الجزئية المطلقة|395 • الكلام حول حكم
الزيادة عمدا أو سهوا|397 • الكلام حول حكم تعذر بعض القيود للمأمور به|402 • ما يقتضيه
الأصل الثانوي|403 • تقريب التمسك بالاستصحاب|404 • بيان مدرك قاعدة الميسور|406 • الكلام
حول حديث الميسور لا يسقط بالمعسور|409 • الكلام حول حديث ما لا يدرك|411 • دوران الأمر
بين الجزئية والمانعية|414 • فيما يعتبر في العمل بالاحتياط|415 • فيما يعتبر في الاخذ
بالبراءة|417 • في استحقاق تارك الفحص للعقاب وعدمه|421 • حكم العمل الماتى به قبل
الفحص|422 • حكم ما لو احتمل الابتلاء|423 • معذورية الجاهل المقصر في الجهر والاخفات|424
• الكلام حول ما افاده الفاضل التوني|427 • ختام|430 • قاعدة لا ضرر|431 • بيان مدرك
القاعدة|433 • سند الحديث|436 • متن الحديث|436 • موقع صدور الحديث|438 • مفاد الحديث
ومعنى مفرداته|442 • مفاد الجملة بلحاظ تصدرها بكلمة لا|446 • الوجه الأول|447 • الوجه
الثاني|448 • الوجه الثالث|449 • الوجه الرابع|453 • الوجه الخامس|456 • بقي الكلام في
الوجه السادس|456 • تطبيق حديث لا ضرر على قضية سمرة|458 • هل القاعدة موهونة بكثرة
التخصيصات|460 • الميزان هو الضرر الشخصي|462 • العبادات الضررية مشمولة للحديث|464 •
الاقدام لا يمنع عن شمول الحديث|465 • رد المغصوب مع تضرر الغاصب|469 • هل الضرر مانع عن
صحة العبادة ، أو العلم به مانع|470 • هل الحكم بنفي الضرر من باب الرخصة أو
العزيمة|472 • هل حديث لا ضرر يشمل عدم الحكم أم لا ؟|475 • فرعان|476 • حكم الشك في
الضرر|478 • بيان وجه تقديم القاعدة على أدلة الاحكام|480 • تعارض قاعدة لا ضرر ، مع
قاعدة نفي الحرج|484 • حكم تصرف المالك في ماله بدون الحاجة مع تضرر الغير به|488 • لو
دار الأمر بين حكمين ضرريين بالنسبة إلى شخص واحد|489 • لو دار الأمر بين حكمين ضررين
بالنسبة إلى شخصين|490 • لو دار الأمر بين ضرر نفسه وضرر غيره|492 • إذا كان الضرر
متوجها إلى نفسه|492 • لو كان الضرر متوجها إلى الغير|493 • حكم ما لو توجه الضرر من
غير ناحية الحكم|495 • لو كان الضرر متوجها إلى أحد شخصين نفسه أو غيره من ناحية
الحكم|497 • حكم الاضرار بالغير|501 • حكم الاضرار بالنفس|503 • تم

